الفصل الرابع

مستقبل العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

لعبت دول الخليج العربية دوراً بارزاً في الصراع العربي–الإسرائيلي وكان لها موقف واضح من قضايا الصراع الرئيسية والمتفرعة عنها، وتباين دورها وموقفها من دعم الجهد العسكري والحربي العربي العام إلى المساهمة المباشرة في الصراع، وفي جهود التسوية السلمية واحتضان الفلسطينيين ومساندتهم في حقوقهم، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية والمحافظة على قوتها ووحدتها.

بيد أن ذلك لم يقف حائلاً أمام أول اعتراف خليجي مشروط بإسرائيل في حديث للملك السعودي الراحل "خالد بن عبد العزيز" أدلى به في مارس 1978، حيث قال "إنه يعترف بإسرائيل شريطة أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وأن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني".

لذا فإن قراءة المستقبل المنظور لمسار العلاقات الخليجية – الإسرائيلية يتطلب وضع تصور شامل يقوم على مراعاة كافة الأبعاد المتعلقة بطبيعة المصالح الخليجية الإسرائيلية المشتركة في الرؤى والتصورات الداخلية المطروحة على الجانبين الخليجي والإسرائيلي، وذلك مع تلمس التأثيرات المؤكدة للوضع الإقليمي والدولي كمحدد رئيسي وأساسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية حيال دول مجلس التعاون.

وترتيبا على ما سبق يمكن تقسيم الفصل الرابع من الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

المبحث الثاني: محفزات ومعوقات تطوير العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

المبحث الأول

دور الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

إن الولايات المتحدة الأمريكية _كقوة عالمية_ لها مصالح وطنية في كل مناطق العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط باعتبارها المناطق الأكثر أهمية وجوهرية وتأثيراً بالنسبة لسياسة الخارجية الأمريكية، التي تسهم في مجملها إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية، محاربة الإرهاب والأيديولوجية الإسلامية المتطرفة التي ينبثق عنها، تعزيز عملية منظمة للتغيير الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في المنطقة، معارضة انتشار النفوذ الإيراني ونفوذ شركاء إيران ووكلائها، ضمان التدفق الحر للنفط والغاز بأسعار معقولة، حسم النزاع العربي الإسرائيلي من خلال عملية المفاوضات، حماية أمن إسرائيل[1].

وهي بذلك تتفق مع المصالح الإسرائيلية في المنطقة والتي تسعى بدورها إلى منع الانتشار النووي وخاصة من جانب إيران، محاربة الإرهاب والتطرف وما يصفه الإسرائيليون بـ "الجهاد العالمي"، تعزيز الاستقرار والتنمية طويلة الأمد للديمقراطيات الليبرالية في الشرق الأوسط الأكبر، الحفاظ على حدود آمنة مع جيرانها بما في ذلك اتفاق سلام مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين.

وبالطبع أن هذا التطابق في الرؤى والتصورات فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية الإسرائيلية المشتركة في المنطقة، باعتبار إسرائيل أداة لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية واعتبار أمريكا أداة لحماية أمن ووجود إسرائيل، أثر بدوره على مجمل التفاهمات بين البلدين فيما يخص القضايا الرئيسية ومنها السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون، بما يسهم في حماية المصالح المشتركة لهما في هذه المنطقة الحيوية[2].

---

[1] للمزيد: أشرف محمد ياسين، "المبادرة الأمريكية والأمن الإسرائيلي"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد133، يوليو 1998).

[2] إبراهيم العابد، **مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ص.14 وما بعدها).

أولاً– طبيعة العلاقات الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية

تتميز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بطبيعتها المتميزة والفريدة والتي لا يوجد مثيلها بين دول قارات العالم، فدائما ما تصنف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها الحليف الرئيسي لدولة إسرائيل، وذلك راجع للعديد من المرتكزات التاريخية والدينية والأمنية السياسية والاقتصادية، ومن هنا كان الدور الأمريكي البارز، بالإضافة إلى الدور البريطاني، في نشأة وتكوين إسرائيل من خلال ضمان تأييد تدفق الهجرات اليهودية ومساندة إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين والمسارعة في الاعتراف بقيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في 14 مايو 1948[1].

ومنذ ذلك الوقت تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية تجاه المنطقة قائمة على تأكيد أهمية إسرائيل، وهو ما عبرته عنه عبر مساندتها التامة لها في جولات الصراع العربي – الإسرائيلي ومساندتها في انتصار حربي عام 1956 وعام 1967، وتغيير كافة التوازن خلال حرب 1973 بعد إمدادها بجسر من السلاح، للحفاظ على تفوق إسرائيل الإقليمي الرادع في مواجهة الدول العربية[2]، وهو ما انعكس على التسويات والبنود الواردة في معاهدتي "كامب ديفيد" والسلام المصرية عام 1979.

وبوصول الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان" إلى الرئاسة في يناير 1981، ازدادت قناعة صانعي القرار الأمريكي بأهمية ربط دور إسرائيل الإستراتيجي بالأهداف الأمريكية في المنطقة وانتقل مستوى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى مرحلة متقدمة من التفاهم والتنسيق، إذ تم التأكيد على أن إسرائيل هي رصيد الولايات المتحدة الأمريكية الأساسي في المنطقة وتم توقيع مذكرة التفاهم الإستراتيجي بين البلدين في 30 نوفمبر 1981 وإعلان أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بنشوء أيّ خطر يهدد إسرائيل.

---

[1] Haim Malka, Crossroads: The Future of the U.S.-Israel Strategic Partnership, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2011, p. 19

[2] فايز صايغ، "السياسة الأمريكية والصراع العربي – الإسرائيلي في عهد الرئيس كارتر"، في مجلة **مركز الدراسات الفلسطينية** (العدد 30، سبتمبر 1978) ص 5.

ومع وقوع الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982، حدث تقارب ملموس بين البلدين بما أدى إلى تعزيز المكانة الإستراتيجية لإسرائيل، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى توقيع التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل في 29 نوفمبر 1983[1]، لحماية مشاة البحرية من بعض الضربات الانتحارية التي وجهت إليها في بيروت من خلال الجيش الإسرائيلي، وبذلك انتقل التعاون بينهما لتحقيق مخطط مشترك من أجل ترتيب الأوضاع في المنطقة لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية[2].

وهذا يعني أن تصبح إسرائيل الشريك الكامل للسياسة الأمريكية في قضايا المنطقة وإن كلّ عمل تضطلع به إسرائيل توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية كحليف وعلى استعداد لمساندتها، كذلك يعني الاتفاق زيادة القدرات العسكرية الإسرائيلية وخاصة تلك الهجومية على حساب التوازن العسكري مع الدول العربية ويقوي من دورها كرجل البوليس الأمريكي في المنطقة، كما أن الهدف الإسرائيلي الحقيقي من وراء هذا الاتفاق هو تحقيق أكبر قدر من الدعم الأمريكي في كافة المجالات (السياسية – العسكرية – الاقتصادية) بما يحقق لإسرائيل زيادة في قدراتها لإحراز التفوق الإستراتيجي على الدول العربية ومن ثم فرض تسوية إسرائيلية للصراع العربي – الإسرائيلي تحقق أمن وسلامة إسرائيل[3].

وفي بداية فترة التسعينيات شهدت الساحة عدد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تسريع وتيرة التطور في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والتي تمثلت في مواصلة التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل على الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة، إشراك إسرائيل في نظام الدفاع الكوني المضاد للصواريخ الباليستية، ومواصلة إمداد إسرائيل بالأسلحة المتطورة والحديثة، وانفراد إسرائيل بالتسلح النووي، تجديد العمل باتفاقيات التعاون الإستراتيجي التي سبق توقيعها بين البلدَين وتخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل، علاوة على السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى إسرائيل وبما يؤدي إلى بناء إسرائيل الكبرى، وما تبعه من تفاقم النزاع الإسرائيلي الفلسطيني

---

[1] إسرائيل تال، **أمن إسرائيل في الثمانينيات** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980) ص 12.

[2] Please refer to: Michael Eisenstadt, "Resetting the U.S.-Israel Alliance," War on the Rocks, February 5, 2015.

[3] ممدوح أنيس فتحي، "الإستراتيجية الأمريكية للقرن القادم"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد130، أكتوبر1997) ص 191.

وتجميد كافة المبادرات لحل المشكلة الفلسطينية بسبب التعنت الإسرائيلي والتهرب من أيّ مبادرات تؤدي إلى تحقيق السلام[1].

ومع تأكيد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العالم ووقوفها على قمة النظام العالمي، في بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت تتبنى سياسة خارجية لتحقيق مصالحها القومية والتي يبرز فيها الحفاظ على أمن إسرائيل كجزء لا يتجزأ من الأمن الأمريكي، من خلال ضمان أمن وتفوق إسرائيل عسكرياً وتكنولوجياً وحضارياً لتصبح قوة مستقلة فاعلة قادرة على الاضطلاع بدورها الحيوي في الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة[2].

ومن ثم ركزت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة، على تقوية القدرات العسكرية الإسرائيلية (التقليدية – غير التقليدية)، لكونها قدرات محسوبة ومضافة للقدرات الأمريكية المخصصة لمنطقة الشرق الأوسط، خاصة في مجالَي الردع وبناء النظام الدفاعي المضاد للصواريخ بالمنطقة، وهذا ما تؤكده المشاركة الأمريكية المادية والتكنولوجية في النظام الصاروخي الإسرائيلي المضاد للصواريخ (أرو) وإطلاق مبادرة الدفاع التعاوني بالمنطقة القائمة على ربط أنظمة الإنذار المبكر في دول الخليج بالنظم الأمريكية وإسرائيل[3].

واتخاذ قرار باستثناء إسرائيل من عمليات التصوير فائق الدقة للأقمار الصناعية الأمريكية ومنع الشركات الأمريكية من تسويق أيّ صور فضائية لإسرائيل، وذلك في إطار تعزيز الإجراءات الأمنية لإسرائيل، وفي الوقت نفسه عدم الكشف عن الأسلحة النووية الإسرائيلية وأسلحة الردع بما فيها الصواريخ الباليستية الموجهة ضد أهداف عربية والأسلحة المضادة للصواريخ.

تأكيد الطرفَين الاتفاقات الأمنية والدفاعية التي وقعت في نوفمبر 1998 والتي اشتملت على زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل على مدار عشر سنوات لتصبح مليارَين و400 مليون دولار بدلاً من مليار و800 مليون دولار، والتدخل الأمريكي المباشر في أيّ عمليات بالمنطقة

---

[1] ممدوح أنيس فتحي، "الإستراتيجية الأمريكية للقرن القادم"، **مرجع سابق**، ص 192.

[2] For More Information Please refer to: Uriel Heilman, "Why the U.S. and Israel are not getting along," JTA, September 2, 2014.

[3] للمزيد: شاي فيلدمان، **مستقبل التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي** (واشنطن: مركز الدراسات السياسية للشرق الأدنى، أبريل 1996).

تستهدف إسرائيل مع توفير شبكة للدفاع المضاد للصواريخ لإسرائيل ودعمها بنظم تسليح حديثة للردع، إضافة إلى تعزيز مجالات تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات في البلدَين[1].

اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على تشكيل جهاز إستراتيجي مشترك للتخطيط العسكري لدعم قوة الردع الإسرائيلية والتعاون الثقافي لمواجهة التهديدات المحتملة ضد إسرائيل، مع التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مكافحة الإرهاب وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية وعداً بمساعدة إسرائيل في الحصول على مصادر مياه على المستوى الإقليمي.

كما مثلت إسرائيل ركيزة محورية لشبكة من محاور التعاون العسكري بالمنطقة والتي تمتد من تركيا شمالاً لتأمين مصالحها بشرق البحر المتوسط، وتطويق منطقة النفط من الشمال، وإنشاء علاقات قوية مع دول القرن الأفريقي جنوباً لحماية المصالح بالبحر الأحمر، مع تطويق المنطقة من الجنوب لمنع امتداد الإرهاب، وذلك في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تحقيق مصالحها بالمنطقة[2].

ومن ناحية أخرى عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم إسرائيل والوقوف بجانبها فيما يخص القضية الفلسطينية من خلال إصدار الكونجرس الأمريكي مجموعة من القرارات للضغط على الدول العربية لقبول الشروط الإسرائيلية لتحقيق السلام، على غرار القرار الخاص الذي يربط بين تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، ومدى التزام الفلسطينيين بمتطلبات الأمن تجاه إسرائيل، بالإضافة إلى منع صدور أي قرارات إدانة من المنظمات الدولية ضد الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة حيث اعترضت واشنطن على مشروع المحكمة الدولية الجنائية في يوليو 1998، عندما عَدَّ الاستيطان من جرائم الحرب، وكذا منع انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف عام 1999 لبحث الأوضاع في الأراضي المحتلة وفقاً لاتفاقات جنيف[3].

---

[1] شاي فيلدمان، **مستقبل التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي**، مرجع السابق.

[2] للمزيد يمكن الرجوع الى:

Stewart Ain, "Congressional Push To Get U.S., Israel To 'Dial It Down,'" New York Jewish Week, April 1, 2015

[3] أحمد عبد الحليم، "العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومستقبل التسوية"، في **ملف الأهرام الإستراتيجي** (القاهرة: الأهرام، العدد 57، سبتمبر 1999).

ومع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 زاد تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على التزامها بأمن إسرائيل في ظل إعلانها الحرب على الإرهاب وربطها بين انتشار العنف والاعتداءات على إسرائيل والإعلان أنه لن يكون هناك سلام دون الاعتراف الصريح والقاطع بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية داخل حدود آمنة[1].

وإرضاءً لإسرائيل صنفت الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات الفلسطينية المناضلة من أجل تحرير الأرض منظمات الإرهابية، بل أعطت إسرائيل الضوء الأخضر للقضاء على هذه المنظمات من خلال إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية، وكذلك عَدَّت إسرائيل كشريك أساسي لها في الحرب ضد الإرهاب، هذا في الوقت الذي نجحت فيه إسرائيل من خلال استخدام سطوة الإعلام الصهيوني في استثمار التفجيرات الاستشهادية لإحداث تداخل بين مفهوم الكفاح الوطني والإرهاب الدولي، خاصة في ضوء تهيؤ المجتمع الأمريكي لتقبل الادعاءات الإسرائيلية[2].

كما شهدت هذه الفترة ضغوطاً أمريكية على الدول العربية لكي لا تتجاوز مواقفها من إسرائيل خطوطاً حمراء معينة، ولا تأخذ هذه الضغوط بالضرورة شكل الأوامر المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية لحكومات الدول العربية، مما انعكس سلباً على عملية السلام، فحدث تراجع كبير وملحوظ، وتحول دور الولايات المتحدة الأمريكية من الشريك الكامل إلى المراقب ثم جمود شبه كامل عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، فضلاً عن إلصاق تهم الإرهاب بالمنظمات الفلسطينية التي تناضل من أجل الحصول على الاستقلال، مع عدم بروز إجراءات أمريكية ملموسة للتطبيق خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس "بوش" في نوفمبر2002 بشأن إنشاء دولة فلسطينية بنهاية عام 2005.

وهنا يمكن ملاحظة أن الدعم والمساندة الأمريكية اللامحدود والمطلق لصالح الجانب الإسرائيلي في كافة المجالات، السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية، لم يأتي من فراغ وإنما

---

[1] محمود خليل، "التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد سبتمبر 2001"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد 150، أكتوبر 2002) ص 62.

[2] محمود خليل، "التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد سبتمبر 2001"، **مرجع السابق**، ص 63.

من قوة اللوبي الصهيوني وارتباطه بالقوى اليمينية المحافظة في أمريكا[1]، مع قدرته على التأثير في دوائر صنع القرار، حيث استطاع أن يُوسع من دائرة تأثيره في مؤسسات الرأي العام وأجهزة صنع القرار الأمريكي بما فيها مؤسسة الرئاسة ذاتها، وهو أمر ليس بجديد على العلاقات بين البلدَين منذ سنوات طويلة، إلا أن التطورات في حجم واتساع ونوعية وخطورة هذا التغلغل اتخذت منحنى بالغ الارتفاع في السنوات الأخيرة، من خلال سيطرة هذا اللوبي على أهم أجهزة الرئاسة الأمريكية بل وأيضاً على وسائل الإعلام المختلفة والمراكز المالية والاقتصادية المهمة.

وإلى جانب التغلغل الواضح للوبي الصهيوني في مختلف المؤسسات التي تشترك في صنع القرار الأمريكي، فإن الوضع داخل دوائر الرأي العام ليس بحال أفضل خاصة تجاه العالم العربي، كما تعتمد إسرائيل على عدد من هذه المنظمات التي تنتشر داخل أمريكا على شكل شبكة تغطي مجموعة المصالح الإسرائيلية وتفرض سيطرتها بمختلف الأساليب على مراكز صناعة واتخاذ القرارات التي تؤثر في تلك المصالح داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن في المقابل أن الولايات المتحدة الأمريكية تجني الكثير من المكاسب من وجود إسرائيل في المنطقة وحماية أمنها، في ضوء العوامل التالية:

– الموقع الجغرافي، أن إسرائيل قاعدة انطلاق مثالية لتنفيذ عمليات في كافة الاتجاهات، ويمكن بلوغها بسهولة بطرق بحرية قصيرة عبر البحر المتوسط، وتُعد الأراضي التي تحتلها إسرائيل موقعاً متميزاً للتخزين المسبق للعتاد، والذي يسمح بسرعة تدخل القوات الأمريكية لمواجهة الأزمات في منطقة الخليج العربي أو في منطقة الشرق الأوسط أو في أوروبا[2].

– البنية التحتية، تمتلك إسرائيل أفضل التسهيلات وأكثرها تقدماً في المنطقة ولديها أفضل العاملين تدريباً، كما لديها تسهيلات معاونة من الطراز الأول، تستطيع بها أن توفر للقوات الأمريكية ما تحتاج إليه من إمكانات صيانة واستعداد قتالي، إذ إن الموانئ الإسرائيلية قادرة تماماً

---

[1] إدوارد تيفنن، **اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية** (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 1989).

[2] يوسف الحسن، **دراسة في العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل** (بيروت: دار المستقبل العربي، 1986،ص. 24 وما بعدها).

على خدمة ومعاونة كلّ سفن الأسطول السادس الأمريكي بما في ذلك حاملات الطائرات التي تسير بالطاقة النووية، وكذا القدرة على فتح قواعدها الجوية أمام القوات الجوية الأمريكية[1].

– التجارب والبحث والتطور، تُعد أنشطة البحث والتطوير الإسرائيلية ذات أهمية كبرى لواشنطن، بسبب التكامل الوثيق بين الإسرائيليين والشركات الأمريكية، حيث تُعَدّ الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالأبحاث والتطوير أكثر مرونة وأقلّ بيروقراطية وأقلّ تكلفة مما هي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فإن مشاركة الترسانة الإسرائيلية في العقود الأمريكية، يتيح للولايات المتحدة الأمريكية الحصول على إنتاج نوعي جيد رخيص الثمن في المجالات التي بلغت إسرائيل فيها كفاءة تكنولوجية عالية.

– التعاون الاستخباراتي، تُعد مساهمة إسرائيل في التجسس السياسي حجة إضافية لتبرير دورها كرصيد إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، فلدى الإسرائيليين الذين جاءوا من مختلف دول المنطقة القدرة على معرفة اللغات والأفكار اللازمة لأيّ تحليل للمعلومات[2].

– القدرة على التدخل، إن أهمية القدرة الإسرائيلية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تجعل منها شريكاً مرغوباً فيه إلى أقصي حد، بحيث يمكن إدراج إسرائيل ضمن ما يسمى بـ "تحالف عموم المحيطات" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ويشمل كندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وتايوان[3].

ثانيًا – المصالح الأمريكية الإسرائيلية المشتركة في منطقة الخليج العربي

برز دور الحركة الصهيونية في توجهات السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي منذ بداية العقد الأول من القرن العشرين، من خلال تصاعد اهتمامات شركات النفط الأمريكية، ومن ثم

---

[1] راجع: جميل هلال، **إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية في الشرق الأوسط** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995).

[2] كميل منصور، **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص.10 وما بعدها).

[3] كميل منصور، **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل**، مرجع سابق.

توظيف التواجد العسكري الأمريكي هناك، لحماية مصالحها النفطية، لأن توجهات الطرفين تكاد تكون متقاربة للهيمنة والسيطرة على مراكز نفوذ داخل هذه المنطقة الحيوية من العالم، بل أنها تسير في اتجاه يوازي الآخر، خاصة أن لمنطقة الخليج العربي مكانة إستراتيجية هامة كبرى، سواء من الناحية الاقتصادية باعتبارها أكبر مخزن للطاقة والنفط أو من الناحية السياسية باعتبارها طرفا في التركيب الجغرافي السياسي الذي يدور فيه الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن هنا تتضح الرؤى والمبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي فيما يتعلق بالآتي:

– منطقة صراع دولي، حيث تصارعت عليها منذ القدم القوى الكبرى الطامعة في السيطرة العالمية، مثلما تصارعت على سائر الوطن العربي، حيث تعرضت لصراع استعماري عنيف تداول فيه السيطرة عليها البرتغاليون والفرس، وتدخل عليه الهولنديون حقبة من الزمان، ومن بعده بسط العثمانيون ثم الإنجليز عليها وعلى سائر الوطن العربي، وفي الإطار نفسه جاء النفوذ الأمريكي إلى الخليج العربي من خلال انتهاج أساليب وسبل لا تهدف إلى تثبيت مصالحهم الاقتصادية في المنطقة فحسب، وإنما التمهيد لنفوذهم على المدى البعيد والذي يمكن تبريره من خلال تلك المصالح[1].

– أهمية الموقع الاستراتيجي، وقوع منطقة الخليج عند ملتقى الطرق البرية والبحرية العالمية، جعل منها مركزا حيوياً في خطوط المواصلات التجارية بين قاراتي آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى وقوعها في الدائرة المركزية من الوطن العربي، الأمر الذي يدخل الخليج في حلبة التنافس الدولي واهتمامات القوى العالمية المختلفة[2].

– العامل النفطي، تطورت الاهتمامات الأمريكية للهيمنة على النفط الخليجي من خلال فسح المجال أمام شركاتها النفطية في عملية التنقيب واستخراج النفط، وخاصة أن منطقة الخليج العربي تعد من أهم أقاليم العالم فيما يتعلق بموارده الطاقة وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي،

---

[1] د. سيد نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة** (القاهرة: قسم البحوث والدراسات القومية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكتب الثاني، مطبعة فعالي، الطبعة الثانية، 1972) ص ص 21، 22.

[2] إبراهيم عبد الكريم، **الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل** (الرياض، مجلة التعاون، العدد 2، السنة الأولى، أبريل 1986) ص 10.

ويحتضن باطن الأرض أكثر من 700 مليار برميل من النفط الخام كاحتياطات مؤكدة، أي ما نسبته 65.8% من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما أنها تمتلك ثروة نفطية كبيرة في مجال الإنتاج وفي مجال المخزون الاحتياطي الذي يبلغ نحو 40% من المخزون الاحتياطي النفطي العالمي المكتشف حتى الآن بشكل مؤكد.

ويبدو أن الاعتماد العالمي على النفط العربي يعود إلى عدة اعتبارات، أولها ارتفاع الطلب العالمي المتزايد على النفط ويرتبط بهذا الطلب ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه، بالإضافة إلى عدة متغيرات أخرى مثل أسعار الطاقة، المرونة السعرية، مدى التحسن في بقاء استخدامه كمصدر للطاقة[1].

أما جهاز الاستخبارات الأمريكية (CIA) فقط ظل منذ عام 1973 وحتى الآن يعول في تقديراته الاستخبارية على أهمية النفط الخليجي كمصلحة قومية أمريكية، وأهمية الوجود الإسرائيلي في المنطقة بكونه عاملاً مساعداً للحفاظ والهيمنة عليه.

وعلى سبيل المثال أشارت الدراسة التي اشرف عليها جهاز (CIA) وهي تستشرق آفاق مستقبل النظام العالمي الجديد ودور الولايات المتحدة حتى عام 2015، إلى أن النفط سيواصل الاحتفاظ بأهميته بكونه مصدراً رئيسياً للطاقة، رغم انحسار أهميته كمصدر رئيسي لدخل بعض الدول التي تنتجه، وتوقعت الدراسة أن تشهد منقطة الخليج في حالة حدوث حرب ارتفاعاً كبيراً في مستوى إنتاج النفط، وأن تحتل أهمية أكبر في سوق الطاقة العالمي[2].

– حماية المصالح الأمريكية، تطور الوجود الأمريكي في الخليج العربي مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، والذي تمثل بإنشاء قيادة الخليج العربي التي بلغ عدد أفرادها ما يزيد عن 28 ألفا، وهي فرصة استغلتها الولايات المتحدة بذكاء لحماية مصالحها النفطية في المنطقة وخاصة في السعودية والبحرين، ويبدو أن ظروف الحرب العالمية الثانية كانت مواتية لبلورة التوجهات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بسبب استحالة استمرار إنتاج النفط الأمريكي لإمداد دول

---

[1] دميرال روبرت هانكس، "النفط والأمن في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي"، في عبد الحميد فريد وآخرون، **النفط والأمن في الخليج العربي** (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1982) ص 93.

[2] في مجلة **آخر ساعة** (القاهرة: دار أخبار اليوم، العدد 3456، 17 يناير 2001) ص 34.

أوروبا الغربية بما تحتاجه لتلافي النقص الحاصل لديهم نتيجة إغلاق قوات المحور للبحر المتوسط عام 1942، وظهور الغواصات الألمانية أمام مصادر النفط في البحر الكاريبي، مما دفع الأمريكيين لتوجيه أبصارهم نحو الأقطار العربية الغنية بالموارد النفطية في الخليج والجزيرة العربية[1].

وأخذت الشركات الأمريكية وبخاصة تلك التي كانت تزاول نشاطها بالمنطقة تضع دراسات عن الثروة النفطية في العالم، بما في ذلك السعودية والخليج، وانتهت إلى أن مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي للنفط ينحسر عن منطقة الكاريبي متجها صوب الشرق الأوسط وبخاصة منطقة الخليج، وأنه سوف يستمر في الانحسار حتى يتركز في تلك المنطقة.

وظهرت ردود فعل حكومية أمريكية تعكس اهتماماً جدياً للسيطرة على نفط الخليج العربي، تمثلت بإعلان الرئيس الأمريكي "روزفلت" في عام 1943 "أن السعودية أصبحت من الآن فصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة".

وبالفعل فكرت الحكومة الأمريكية في شراء امتيازات الشركات الأمريكية هناك، أو أن تأخذ على عاتقها _على الأقل_ مهمة إدارة مشروع أنابيب النفط المقترح إقامته لربط مناطق الإنتاج في السعودية بالبحر المتوسط (TAPLine) فيصبح مشروعاً حكومياً أمريكياً، حيث لم يتردد البيت الأبيض عن تقديم تأييده السياسي للمصالح النفطية عبر المساعدات المالية التي كانت تمنح لمؤسس المملكة السعودية للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية التي عانتها المملكة وقتها[2].

وفي خطوة لاحقة أنشأت الحكومة الأمريكية عام 1943 إدارة تعني بشؤون البترول أطلق عليها اسم (هيئة احتياطات البترول) وهي شركة مساهمة وبرغم هذا المظهر التجاري، فهي مؤسسة ذات طابع سياسي، كشفت المدى الكبير لاهتمام الحكومة الأمريكية بهذه المنطقة ونفطها، حيث كان الغرض الظاهري من تكوين هذه المؤسسة، كما أعلن وقتها، ضمان الحصول على البترول من خارج الولايات المتحدة، ولكن الحقيقة أنها ترمي إلى تنمية مصالح البترول

---

[1] د. رؤوف عباس، "أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية"، في غسان سلامة وآخرين، **السياسة الأمريكية والعرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الثالثة، 1991) ص 38.

[2] د. رؤوف عباس، "أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية"، في غسان سلامة وآخرين، **السياسة الأمريكية والعرب**، مرجع السابق، ص 38.

الأمريكية والدفاع عنها حيثما كانت، ووضع الخطط للحصول على الامتيازات في شتى الأقاليم، والاشتراك في كافة أنواع المباحثات والمفاوضات التي يمكن أن تدور بين الدول بشأن موارد العالم البترولية، وتأييد الشركات الأمريكية في جهودها بمختلف الأساليب حسب الزمان والمكان[1].

– وظيفة إسرائيل لوجستياً وعسكرياً، تجسد ذلك في توقيع مذكرة التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في 30 نوفمبر 1981، ولعل أبرز ماله علاقة بحماية الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة في الخليج هو ما نوهت له أحد بنود المذكرة وذلك باستخدام مخزون الأسلحة الأمريكية في إسرائيل لصالح قوات التدخل السريع[2].

وعندما وقع الطرفان المذكرة، أعلنا أنهم سيعملان على تعزيز فاعلية قوات الانتشار السريع عن طريق إقامة مخازن للمعدات والأسلحة الأمريكية في إسرائيل، وصيانتها بواسطة فنيين إسرائيليين وتخويل الولايات المتحدة حق استخدام القاعدتين الجويتين الجديدين في صحراء النقب، وتقديم مينائي (حيفا) و(أشدود) بكونهما مركزين لصيانة السفن الأمريكية وإجراءات أخرى.

ومما تجدر الإشارة إليه ظهور عدة تصورات للتدخل الأمريكي الإسرائيلي عسكرياً للهيمنة والسيطرة على حقول النفط الخليجية خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 امتداداً إلى عام 1979، منها: الدراسة الإستراتيجية العسكرية التي نشرتها مجلة (فورتشون) الاقتصادية الأمريكية في 17 مايو 1979، والخطة الأمريكية التي عرضت في مؤتمر قمة الدول السبع الغربية في سبتمبر عام 1979 عبر هجوم (15) ألف مظلي أمريكي – إسرائيلي على السعودية ومنطقة الخليج العربي.

ولقد روج اللوبي اليهودي في الكونغرس، ووزارة الخارجية الأمريكية، والبيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، لفكرة احتلال شريط النفط ما بين الكويت ومسقط وهي فكرة ناقشتها لجنة الدفاع في الكونجرس، ووضعت عنها ورقة بعنوان (Oil Fields as Military Objectives)، وأيدت

---

[1] د. رؤوف عباس، "أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية"، في غسان سلامة وآخرين، **السياسة الأمريكية والعرب**، مرجع السابق، ص ص 38، 39.

[2] السيد يسين، "الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي في ضوء نظرية الأمن القومي" في مجلة **المنار** (فرنسا: دار الفكر العربي والأبحاث والنشر، العدد الأول، السنة الأولى، يناير 1985) ص 33.

الخطة إسرائيل، وأبدت استعدادها للمشاركة في تنفيذ الفكرة، أي المشاركة باحتلال دول الخليج العربية[1].

وشرع الأمريكيون والإسرائيليون بتقديم المبررات الفكرية الإستراتيجية التي تدعم فكرة احتلال شريط النفط الممتد ما بين الكويت ومسقط، ومثلاً على ذلك يرى "دانييل يرغن" أن النفط أصبح مشكلة أمنية عالمية، ولذلك وتحت مبرر (أمن الطاقة) في العالم يجب أن يكون شريط النفط في الخليج تحت السيطرة المباشرة العسكرية للولايات المتحدة.

وفي دراسة شارك فيها عدد من الأمريكيين الصهيونيين والإسرائيليين ذوي التوجهات الصهيونية منهم "كارل كايزر" و"نستون لورد" و"تييري دومونتبربال" و"ديفيد وان" بعنوان "الأمن الغربي" رأي فيها ضرورة القيام بإنزال عسكري في شريط النفط الممتد بين الكويت – المسقط.

وفي الإطار نفسه يعتقد "أيان سمارت" الباحث ذو التوجهات الصهيونية بأن وجود النفط في بلدان ضعيفة عسكرياً وتعاني من ندرة سكانية، يعرض السلام العالمي لكثير من المخاطر لا يحسمها إلا العمل العسكري، وهي كما يقول "خطوة وقائية ضرورية"، ويضيف "يخطئ من يظن أن الخليج قد يتحول إلى فيتنام جديدة، ففيتنام مليئة بالأحراش والغابات والرجال الشجعان والكثافة البشرية والغذاء الوفير، وليس هناك من ذلك في الخليج يساعد على نهوض مقاومة شعبية للإنزال الأمريكي"[2].

– النفط وقيام إسرائيل، منذ قيام إسرائيل عام 1948، ظهرت في مؤسسات الخارجية الأمريكية، وقسم شؤون الشرق الأدنى، وهيئة تخطيط السياسة، فكرة معارضة لإقامة (دولة يهودية) في فلسطين، وقد انضم إلى هؤلاء المعارضين فيما بعد وزارة البحرية، ثم وزارة الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة، وقد استند هذا التيار الرافض إلى حجتين لتبرير معارضته لإقامة إسرائيل، هما النفط والاتحاد السوفيتي السابق.

---

[1] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 77.

[2] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 77.

ومن ثم فإن هناك قلقاً جدياً في وزارة البحرية بشأن النفط، على اعتبار أن استمرار حصول الولايات المتحدة على نفط لقواتها العسكرية وأوروبا، يتطلب حسن نية العرب التي يمكن يمن أن تفُقد نتيجة تأييد الولايات المتحدة لإقامة إسرائيل، وكان المعبر الرئيسي عن حجج جماعة النفط "جيمز فورستال" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق[1]، إذ أيده في ذلك "لوي هندرسون" رئيس قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية قائلاً "إن المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط بما فيها النفط ستتعرض للخطر، وسيجري استبدال الأنظمة العربية المعتدلة أي الأنظمة الموالية للغرب بأنظمة أخرى راديكالية".

ويوضح تحليل هذه الفكرة أن الولايات المتحدة كانت أمام مفترق طريقين لا ثالث لهما، إما النفط وهو المصلحة الحيوية لها، وإما إسرائيل، لكن مجريات الأمور نسفت هذه الفكرة، لأن الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة ظل يهيمن على نفط الخليج ويعتبره من المصالح الإستراتيجية إلى الآن، ويدعم إسرائيل في ظل سيادة التفكك وانعدام الإرادة السياسية العربية الموحدة.

وتبعاً لذلك يقول "ريتشارد هاس" مساعد الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الأب لشؤون الشرق الأوسط، خلال لقائه مع مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في فلسطين في 12 يونيو عام 1995 "هناك مصالح للولايات المتحدة في الشرق الأوسط هما "النفط وإسرائيل"[2].

– المحافظة على المصالح الأمريكية دون توريط الولايات المتحدة، ترى إسرائيل أنها تمثل الضمانة للحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي في حالة تزويدها بعوامل الاقتدار العسكري والمادي، من أجل الدفاع عن نفسها وحماية مصالح الغرب في المنطقة، عكس هذا التصور المعلق السياسي لصحيفة (هآرتس) الإسرائيلية وهي الخلاصة التي استنتجها في ضوء الزيارة التي قامت بها "جولد مائير" إلى الولايات المتحدة في مارس 1973، قائلاً "إن وجود إسرائيل قوية هي في الحقيقة ضمانة للمحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة، وإن الجيش

---

[1] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 78.

[2] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 79.

الإسرائيلي بقوته المطلقة لا النسبية هو خط الدفاع الأول عن المصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط أكثر من معظم دول حلف الأطلسي".

وتبعاً لذلك تدرك إسرائيل أن دورها وكما يؤكد "شمعون بيريز"[1] في مقابلة مع مندوب صحيفة الأهرام المصرية هو "بمثابة الرصيف للفعل الأمريكي الدبلوماسي والعسكري، فهو نقطة الاتكاز الجيوستراتيجي والذراع الإقليمي ومستودع المعدات والأسلحة المتطورة ومصدر نشاطات معلوماتية واستخبارية، وبقصار الجمل إنه الحارس على المصالح الأمريكية من المخاطر المحيقة به في الشرق الأوسط".

– جعل إسرائيل دولة عظمى مع استمرار تدفق النفط، ظهرت منذ عام 1967 مجموعة تقارير داخل الولايات المتحدة بشأن منطقة الخليج العربي عن مراكز البحوث الأمريكية، حيث يلفت النظر فيها أن الصهيونية الأمريكية أو اللوبي اليهودي يقوم بدور خاص في صياغتها من خلال تغلغلها في هذه المراكز البحثية، ومن هذه التقارير تقرير بعنوان "متابعة السلام: إستراتيجية أمريكية لعملية العربية الإسرائيلية" صادر عن معهد واشنطن للدراسات الإستراتيجية المعروف بتغلغل اللوبي اليهودي فيه، ومن أبرز الذين اشتركوا في إعداده وزير الدفاع الأسبق "صموئيل لويس" ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط "مارتن إنديك"، ويحدد التقرير الخطوط الرئيسية للتصور الأمريكي والذي تحدده المصالح الأمريكية، وأولها سلامة المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم وحرية التجارة وبخاصة الوصول للنفط بأسعار معقولة والالتزام ببقاء إسرائيل وأمنها[2].

ومن الواضح أن هاجس تأمين الحصول على النفط سيطر على هذا التصور، لأن الولايات المتحدة ستكون بحاجة لاستيراد ثلث نفطها من المنطقة في المستقبل، ولقد كانت الظروف والبيئة السياسية لعام 1973 في الوطن العربي تتميز بتأميم شركات النفط الأجنبية، إذ وجه عدد من الدول العربية النفطية الخليجية ضربات موجعة لهذه الشركات عن طريق تأميمها إما كلياً أو جزئياً، وكان رد الفعل غير المباشر على هذه الحملة، أن سمحت الولايات المتحدة للصحفيين بتصوير مناورة عسكرية في إحدى القواعد الأمريكية كانت تجري في ظروف صحراوية، وهي

---

[1] د. كاظم هاشم نعمة، "المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي" في مجلة **المستقبل العربي** (العدد 195، مايو 1995) ص 36.

[2] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 86.

بذلك قد عبرت عن رسالة واضحة بمثابة تهديد غير مباشر للدول النفطية الخليجية جراء عمليات التأميم[1].

وسارعت إسرائيل بالتعليق على ذلك من خلال أحد الباحثين إذ كتب "شفيستر" المعلق في صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية قائلاً "أن إسرائيل بكونها دولة قوية وذات قدرة عسكرية غير قليلة.. هي شريكة مرغوب فيها لتجسيد السياسة الأمريكية في المنطقة، وهذا لا يعني إعطاء قواعد وما شابه، بل وجود قوة عظمى في المنطقة كإسرائيل تتماثل مصالحها إلى حد كبير مع المصالح الأمريكية، وهي ضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الغربية"[2].

ثالثاً – الدور الأمريكي في التطبيع الخليجي – الإسرائيلي

بدأت في عقد التسعينيات تغيرات دولية كانت تصب في خدمة المخططات الإسرائيلية لتطويع دول مجلس التعاون وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية معها، ومنها انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم والبدء في تخطيط أحداث ومجريات الساحة بما يتماشى مع مصالحها وأهدافها في المنطقة، والتي تمثل إسرائيل جزء منها بشكل أساسي ورئيسي، وهو ما تبلور بشكل واضح في استغلال غزو العراق للكويت لتحقيق مصالحها في استنزاف النفط العراقي، وكذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تبعها رفع شعار الحرب على الإرهاب.

وكذلك تأثيرات ما يعرف بـــ "العولمة" التي تتضمن عنصرين أساسين، أولهما الشق الاقتصادي المتعلق بانتشار الرأسمالية والليبرالية والحرية والانفتاح الاقتصادي في أنحاء العالم كافة ومن ثم ارتباط الدول بعضها ببعض عبر تبادل السلع وتدفقات رأس المال في إطار سوق دولية، أما ثانيهما الشق السياسي المتعلق بالاندفاع نحو الإيفاء بمتطلبات التحول الديمقراطي

---

[1] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 86.

[2] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 87.

وتكريس مفاهيم جديدة على الأجندة السياسية مثل احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل وغيرها[1].

كما وظفت إسرائيل أطروحة العولمة بكونها أحد المفاهيم لتي طرحتها الولايات المتحدة في بداية عقد التسعينيات في الصراع العربي الإسرائيلي وخصوصاً تجاه دول مجلس التعاون، إذ يرى الإسرائيليون أن مشروعهم للسلام النظام (الشرق أوسطي الجديد) هو جزء من إستراتيجية تخصيص أو خصخصة الاحتلال ضمن إطار العولمة وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية بأبخس الأثمان.

وبالتالي تسببت هذه التغيرات في حدوث تحولات على أكثر من مستوى، سواء بتغير النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي لكل دولة، أو التغير في المفاهيم السائدة في مجال العلاقات الدولية مثل ظهور مفهوم التطبيع وإعطاء الشرعية لإسرائيل في المنطقة.

وفي هذا الإطار ظهر اتجاهين متكافئين، الأول قيام إسرائيل _منذ نشأتها_ بطرح الأفكار والخطط التي تدعم دور الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي لصالح مصالحهما الحيوية، والاتجاه الثاني قيام الولايات المتحدة جاهدة بالضغط على الجانب العربي، وخاصة دول مجلس التعاون لتقديم المزيد من التنازلات إلى إسرائيل، بما يسهم في زيادة ودعم وتمتين العلاقات بين الجانبين والقبول بالوقائع الجديدة، وذلك على النحو التالي:

– إسرائيل وتأييد مبدأ أيزنهاور لملء الفراغ، منذ إعلان مبدأ أيزنهاور لملء الفراغ عام 1957، بادرت الحكومة والكنيست الإسرائيلي إلى الإعلان عن ترحيبهما به، بما يشير إلى عزم الولايات المتحدة التدخل في شؤون أقطار المنطقة، إذا ما تعرضت إلى ما يسميه الأمريكيون بعدوان شيوعي خارجي أو داخلي، ويفهم من الترحيب الإسرائيلي أنها تطمح لدعم سياساتها تجاه العرب كما حدث في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 بتدخل أمريكي عسكري مباشر في المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربي[2].

---

[1] فؤاد مغربي، "الصراع العربي الصهيوني في النظام العالمي"، في إبراهيم أبو لغد وآخرون، **العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص 1126.

[2] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 84.

– التدخل العسكري الأمريكي والدور الإسرائيلي، طرحت إسرائيل عدة أفكار لتحريض الولايات المتحدة للتدخل العسكري المباشر أو غير المباشر للسيطرة على حقول البترول الخليجية في دول مجلس التعاون بحجة إلغاء المكاسب المادية والمعنوية التي حصدها العرب في انتصارهم في حرب أكتوبر عام 1973[1].

وتأسيساً على ذلك كتب المعلق السياسي "شفا يتسر" في صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، قائلاً "أن أموال النفط تهدد النظام المالي للولايات المتحدة والغرب، إن أسعار النفط وقضية ميزان المدفوعات التي تخلقها هذه الأسعار، وخاصة بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية تهدد سيطرة الولايات المتحدة، إن الخطر الذي يهدد أوروبا هو انهيار اقتصادها ومصدر هذا الخطر هو في شبه الجزيرة العربية، فإذا أثبتت الولايات المتحدة وهنها أمام هذا الخطر، فمن المحتمل أن تفقد مركزها من أيديها".

– التدخل العسكري والتقاطع مع المصالح الأمريكية في الخليج العربي، يقيم الباحثون والأكاديميون الخيارات الإسرائيلية للهيمنة على حقول البترول الخليجية بنوع من التحفظ بالرغم وكما يؤكد "فاليري يورك" "من اعتبار إسرائيل كلا من السعودية والكويت جزء من التوازن العسكري الإقليمي، الذي يحتم عليها أن تهاجم الشمال الغربي للسعودية وحقولها النفطية بضربة طويلة المدى وبإمكانها أيضاً التدخل في البحر الأحمر، وتهديد الصناعة السعودية على السهل الساحلي الغربي في البحر الأحمر، إلا أن هجوماً على السعودية يعرض علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة لمخاطر سياسية"[2].

ويضيف نفس الباحث "وحتى في أسوأ الظروف فإن الهجوم على منابع النفط السعودي لن يحدث إلا إذا اعتبرت إسرائيل أنه لم يعد بإمكانها الاعتماد على أصدقائها الأمريكيين من أجل بقائها على قيد الوجود، وهي فرضية تكاد تكون وهمية، لأن الترابط المصلحي والاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة يطغى على الوصول إلى هذه النتائج"[3].

---

[1] المرجع السابق، ص 84.

[2] فاليري يورك، **آفاق الخليج في الثمانينيات** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة 66، 1982) ص 31.

[3] فاليري يورك، **آفاق الخليج في الثمانينيات**، مرجع سابق، ص 31.

وهناك آراء أخرى لا تقف عند حدود التحفظ على التدخل العسكري الأمريكي – الإسرائيلي في منطقة الخليج العربي، وبيان انعكاساته السلبية، بل يصوره إلى مستوى وقوع تصادم عسكري دولي، ومن هؤلاء الباحثين "روبرت. جي. برانجر" و"ديل آرتاهنين" إذ يوكد هذا الفريق في صيغة توصية إلى صناع القرار الأمريكيين بالقول "يجب تحاشي الخيارات المتعلقة بالتدخل العسكري الأمريكي المباشر، أو التحالف مع إسرائيل لضمان النفاذ إلى الخليج العربي"[1].

– السيطرة الأمريكية على حقول النفط والتضامن العربي، ترى إسرائيل أن على الولايات المتحدة بعد الحظر النفطي العربي عام 1973 أن تقوم بدور لتقويض حالة التضامن العربي الذي تجسد في تلك الفترة سياسياً وعسكرياً، وفي هذا يقول "أليعيزر" الباحث الإسرائيلي "أن المصلحة الأمريكية الأساسية تقتضي كسراً سريعاً لاحتكار النفط العربي مع كل ما سيتتبعه هذا استراتيجياً وسياسياً وعسكرياً، والتضامن العربي يشكل معوقاً لهذا، ووجود إسرائيل واثقة بقوتها ومسيطرة على سيناء يشكلان عاملاً مشجعاً ومساعداً، لهذا على الشعب اليهودي في الولايات المتحدة أن يهب لمساندة الأوساط الأمريكية التي تؤيد هذا الاتجاه"[2].

– تحويل الشراكة الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية إلى شراكة إقليمية متعددة الأطراف، يرى الباحثون الإسرائيليون أن التوجهات الإستراتيجية الصهيونية – الأمريكية في الخليج العربي يمكن تطويرها وفق مبدأ إشراك الحكومات الصديقة للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي في شراكة إستراتيجية إقليمية، وكما يوضح ذلك الباحث "زئيف شيف" في مقال له في صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية قائلاً "يجب أن يكون تحويل الشراكة الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية الثنائية إلى شراكة إقليمية متعددة الأطراف... شراكة يساهم فيها إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل وربما أيضاً دول أخرى هذا ما يجب أن يكون عليه الهدف النهائي".

وطبقت الولايات المتحدة في خطوات سابقة ما كانت تريده إسرائيل، والدليل والمثال على ذلك؛ زيارة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "هارولد براون" إلى المنطقة العربية في فبراير 1979 في محاولة لإيجاد تحالف عسكري بين إسرائيل ومصر والسعودية والأردن، وزيارة وزير الدفاع

---

[1] روبرت. جي. برانجر وديل آرتاهنين، "خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج"، في **نشرة دراسات إستراتيجية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، المجلد 1، العدد 3، 1980) ص 59.

[2] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 84.

الأمريكي الأسبق "الكسندر هيغ" لإسرائيل في إبريل عام 1981 في إطار جولة شملت ثلاث دول عربية هي مصر والأردن والسعودية، وكان الموضوع الأساسي الذي أشار إليه خلال مباحثاته مع الحكومة الإسرائيلية هو تشكيل حلف دفاعي إقليمي برعاية الولايات المتحدة لمواجهة السوفيت وحماية نفط المنطقة[1].

وتؤكد الباحثة الأمريكية "بربارة كونري" وهي محللة سياسية في معهد (كاتو) أنه بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 حرصت واشنطن على استثمار الموارد الاقتصادية الوفيرة لدول مجلس التعاون في خلق قوة عسكرية إقليمية فعالة مجتمعة إذ تقول" ويمكن خلق منظمة دفاع إقليمي فعال إذا جندت تعاون دول أخرى في المنطقة"، والإشارة هنا بالرغم من عدم البوح بها من قبل الباحثة الأمريكية هو إشراك إسرائيل في الترتيبات الإقليمية الأمنية في المنطقة[2].

– إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بطريقة تجعله صراعاً محلياً لا يهدد بإشعال كارثة إقليمية، والاستمرار في عملية "صنع السلام" حتى ولم تؤدي إلى تحقيق تسوية شاملة وكاملة، مع الحرص على أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي والوحيد لهذه العملية ومع استبعاد الأوروبيين والدول الكبرى الأخرى والأمم المتحدة.

– محاربة القوى المحلية الخليجية والتي تسمى في الخطاب الإعلامي الأمريكي (الأصولية الإسلامية) التي تتبنى مواجهة الهيمنة الأمريكية بجدية، بجانب القوى القومية واليسارية والشعبية.

– توفير الغطاء الشرعي على الأعمال الإسرائيلية ومحاولة تبريرها لصالح الجانب الخليجي.

– محاولة تحسين الصورة الذهنية لإسرائيل في عقول حكام وشعوب الخليج.

– إجراء حوارات إستراتيجية منهجية مع الدول الخليجية الكبرى كالسعودية والإمارات من جانب وإسرائيل من جانب أخر، بحيث يتم مناقشة مجموعة واسعة من التحديات الإقليمية وكيفية ترابطها مع بعضها البعض أو عدم ترابطها.

---

[1] هاني عبد الله، "زيارة هيغ إلى المنطقة.. الدور الإسرائيلي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، في **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4، 1981) ص 202.

[2] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 88.

– منح دول التعاون الخليجي المزيد من الضمانات الأمنية والمنح والمساعدات والقروض العسكرية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين في مقابل ضمان أمن إسرائيل وتسريع وتيرة العلاقات معها وزيادة حجم التبادل التجاري بينها، ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر:

- إعلان الولايات المتحدة بشكل مستمر عن استعدادها للعمل المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي لردع ومواجهة أي تهديد خارجي لوحدة أراضي أي دولة من دول المجلس الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك احتمال استخدام القوة العسكرية[1].
- التزمت دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير نظام إنذار مبكر للصواريخ الباليستية على مستوى دول المجلس، فضلاً عن تحسين التعاون في مجال الدفاع الصاروخي.
- الاتفاق على ممارسة جديدة ومتكررة واسعة النطاق تشدد على العمل المشترك ضد التهديدات غير المتماثلة، مثل الإرهاب أو الهجمات السيبرانية"، والتعاون المتكرر في مجال مكافحة الإرهاب والتدريب الذي يشمل قوات العمليات الخاصة.
- نقل الأسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- التعاون على مستوى فرق العمل البحرية الدولية في مكافحة القرصنة ومواصلة الخطوات لتبادل المعلومات حول عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، في لحماية أمن السواحل، وحماية البنية التحتية البحرية، ومكافحة التهريب.
- مكافحة الإرهاب من خلال إطلاق مبادرات ترمي إلى زيادة بناء قدرات دول مجلس التعاون على تعقب المتورطين في نشاطات إرهابية داخل حدودها والتحقيق معهم ومقاضاتهم، وإلى ردع عبور المتطرفين الذين يعتمدون العنف لأراضيها ومنع عمليات تمويلهم وتجنيدهم، وتحديد وتبادل المعلومات حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب المشتبه بهم، وقطع تمويل الإرهاب[2].

---

[1] Michael Eisenstadt, **U.S.-GCC Relations: Closing the Credibility Gap** (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 9 July 2015) P. 1.

[2] Michael Eisenstadt, **U.S.-GCC Relations: Closing the Credibility Gap,** Optic, P. 2.

- التعاون في مجال البنية التحتية الهامة وأمن الفضاء الحاسوبي من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتنفيذ ورش العمل، والقيام بمناورات، وتبادل المعلومات.

- الالتزام بحماية الأمن الإقليمي من خلال إيجاد حلول سلمية للصراعات في المنطقة، لا سيما في ليبيا واليمن وسوريا، والعراق، والتوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، ومواجهة نشاطات إيران المزعزعة للاستقرار.

– دعم الأطروحات الإسرائيلية لإقامة هيكل لنظام (شرق أوسطي)، من خلال قيام النخب القيادية والسياسية الأمريكية بتبني تصوراتها وطرحها عبر القنوات الرسمية الأمريكية[1]، وهو ما ظهر في الوثيقة الأمريكية المهمة التي شارك في إعدادها خبراء في السياسة الخارجية والدولية من الولايات المتحدة "فيليس بنيس" و"ستيفن زيونس" و"مارثا هني"، في مشروع بعنوان (السياسة الخارجية في القضايا المهمة Foreign Policy in Focus) طيلة عدة أشهر مع مجموعة من المنظمات والأكاديميين لوضع إطار عمل لسياسة فعالة تجاه العراق صدرت عام 2001، حيث يشير البند المتعلق بمقترحات لسياسة أمريكية بديلة إلى ما يلي[2]:

- ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة تأسيس نظام أمن إقليمي للدول الثماني المحاذية للخليج العربي وهي الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون، إضافة إلى إيران والعراق، ويتضمن النظام إجراءات بناء الثقة، مثل شبكة إقليمية للإنذار المبكر، والرقابة على الأسلحة، وإطار تعاون إقليمي على غرار منظمة الأمن وبرتوكولات منع الاحتكاك وسياسة إقليمية للأجواء المفتوحة.

- كما تنص المادة (14) من قرار مجلس الأمن رقم 687 على أنه ينبغي أن تبدأ الولايات المتحدة بإجراء مفاوضات بين الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة، لمنع نقل الأسلحة المتقدمة كافة إلى جيران العراق ومنها تركيا والأردن والسعودية والإمارات وقطر والكويت، وينبغي أن تكون قدوة بها بإعلانها فوراً عن تجميد نقل مثل تلك الأسلحة.

---

[1] إبراهيم الدقاق، "إسرائيل في العام 2000: الخلفية والأداء"، في مجلة **المستقبل العربي** (العدد 264، فبراير 2001) ص 22.

[2] فيليس بنيس وآخرون، "بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق"، في مجلة **المستقبل العربي** (العدد 270، السنة 24، أغسطس 2001) ص 173.